

اقتصاد

فوق الطاولة

أي مصارف؟

على محمود هاشم

هل ما زال اسمها مصارف حتى الآن.. أم إنها مجرد ترسبات فكرية من زمن الاقتصاد الغابر؟!

لا أدل على التهلك الذي يعتمل قطاعا المصرفي، مما قاله مدير المصرف العقاري قبل أيام عبر مقال مقتضب متناولاً «تخفيض سعر الفائدة المدينة والدائنة» كمدخل –ربما- يمكنه أن يشكل رافعة حقيقية لانتعاش الاقتصاد.

مواظبة المقال على حشر «الربما» بما تجسده من قليل وتمنٍ وتكثير، قبل أي حلول ممكنة للفك من القيود التي تكبل الاقتصاد الوطني إلى قطبين متعاكسين، إنما تبرز حالة «عدم اليقين» التي توجت تلك السلسلة الطويلة من الإحجام الحكومي والتكلم والمحاولات البائسة لاشتقاق التعافي من الشعارات الزائفة في مواجهة الحرب الاقتصادية المستمرة، قبل تحولها دفعة واحدة إلى كوابيس.

أداء المصارف الوطنية وظيفتها التي خلقت لأجلها، «ربما» يفيد في انتعاش الاقتصاد من الركود التضخمي ومنعكساته الإنتاجية الجاثمين على صدر الأسواق.. هذا الاختزال الذي قدمه مدير العقاري، يستبطن اختزال الآخر جرى تقديمه كآزمة عامة تخفي وراءها ما باتت تعانیه المصارف العامة بعدما استحوذت عدوى الركود التضخمي على شرايينها وهي التي «كان» ينتظر منها المساهمة في إزاحتها عن كاهل الأسواق!

هكذا، ولأنه «بالكل الذي تكبل، يكال لك»، ها هي اليوم بلا قدرة على قبول الإبداعات كضرب من ضرب الاستهلاك، ولا على الإقراض كتعبير مجازي عن الإنتاج؟!

من حيث نحن، نرتج تحت المعضلة المعدّة، لا زال البعض يحاول تسويق الجسيم الذي تنقلب المصارف في أثنه ك«نعم»!، جرى الأمر خلال الاجتماع الحكومي الرفيع مع المصارف العامة الستة مطلع الشهر الجاري، حين حاول ذلك البعض إضفاء طابع وطني على «الانحراف» متناولا كآزمة تراكم الودائع كموثر على «الثقة الكبيرة التي وصلت إليها المصارف في كسب ثقة الجمهور من خلال المستويات غير المسبوقة في حققتها وودائع المتعاملين رغم التحديات الكبيرة في هذا الاتجاه».

في الواقع، قد تلخص تلك «الثقة» معضلتنا العويصة اليوم، إذ إن مشكلتنا المتكررة ب«كسب ثقة المودعين» تقف على ما تبقى من طاقنا الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة عن دورها في توزيع الفوائد الباهظة على شكل سندات سياوية لتأمين تدفقها المستمر إلى المودعين، ثمّة تحصيل مواز لها من جيوب ذوي الدخل المحدود بعد استفاد استلاف قدراتهم الائتمانية على المدى المنظور من خلال إغراقهم بالقروض الاستهلاكية.

لا يظن أحد بأن المسألة أخلاقية، إطلاقاً، فمع تركّز فوائض الأرباح في أيدي قلة من المودعين دون قدرة على تمريرها إلى الاقتصاد الحقيقي، لا تلبث أن تتحول عبئاً زائداً على المصارف التي، وما إن يتجدد تمللها من «الثقة الزائدة» عقب استفاد قدرتها على الاستيعاب القسري للودائع، حتى تنطلق مرحلة التحول الجماعي نحو الدولار ترافقها موجة جديدة من التصعد النقدي الذي يذهب بنسبة جديدة من قيمة الودائع ويفرض جولة جديدة من تدفيع محدودي الدخل فوائدها.. وهكذا!

أما وما زالت «الثقة المصرفية» شعاراً يقود الاقتصاد من ناصيته إلى حنقه، وإداة لظف الثروة العامة وتسييرها نحو كبار المودعين، فهل حقاً تستحق تلك الجباني الجميلة لقب «المصارف»؟!



وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: قانون الاستثمار الجديد بصيغته النهائية سيغير الخريطة الاستثمارية لسورية

الإنتاج بهدف زيادة فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، بما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، علماً بأن ملكية المشروع مصونة بموجب القوانين والأنظمة النافذة.

ومن المقرر بحسب الوزير، أن يقوم المجلس الأعلى للاستثمار بإقرار الإستراتيجيات والخطط العامة المتعلقة بالاستثمار، وتعزيز التنافسية وبيئة الأعمال في الاقتصاد السوري، على نحو يتفق مع التوجهات والأهداف التنموية الوطنية، مبيّناً أن مهام هيئة الاستثمار السورية تنفيذ الخطط الاستثمارية التي يقرها المجلس.

وأشار إلى أنه بموجب المشروع سيتم إحداث مركز خدمات المستثمرين الذي سيضم ممثلين عن جميع الجهات العامة المعنية بالاستثمار، ويعمل كنافذة واحدة للاستثمار.

ومن أهم ما تضمنه المشروع أيضاً إحداث مناطق اقتصادية خاصة بهدف تشجيع أنشطة أو قطاعات ذات أهمية خاصة أو تشكل حوامل للنمو، وتشجيع إقامة مجموعة مترابطة من الأنشطة الاقتصادية على شكل عقائيد إنتاجية أو خدمية، وكذلك الأمر تنمية المناطق المتضررة أو النامية.

ختم الخليل بالتأكيد أن جميع القضايا المتعلقة بالمشروع تم عرضها على لجنة البرامج والسياسات الاقتصادية، وتمت مناقشتها مع العديد من الجهات المعنية، ومن ثم تم طرحها على موقع المشاركة لأخذ بالآراء كافة، وتم عرضها على اللجنة الاقتصادية للتوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع القانون ليصار إلى إقراره وفق الأصول.



هنا غانم

المصرفية لمصلحة مشروعه بالبررات السورية وبالقطاع الأجنبي لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى الحصول على التسهيلات الائتمانية لمصلحة مشروعه.

أما بالنسبة لتسوية النزاعات الاستثمارية، فأوضح الخليل أن أهم ما نص عليه المشروع هو إحداث مركز لتسوية النزاعات الاستثمارية.

كما يستهدف مشروع القانون إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال، وتلوسيع قاعدة

في الجمارك، فعلى سبيل المثال ستعفى مستوردات الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج ووسائل النقل

الخدمية غير السياحية للمشاريع الحاصلة على إجازة استثمار من جميع الرسوم الجمركية والمالية والإضافات غير الجمركية في مرحلة التأسيس، شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع، هذا عدا المزايا الضريبية المهمة التي تضمنها المشروع.

ونوه الوزير بأن هناك حوافز تستهدف دعم قطاع محدد أو نشاط محدد، حيث يحق للمستثمر فتح الحسابات

بعض القروض وصلت إلى ١٥ مليوناً

٥٠٠ مواطن حصلوا على قرض «التجاري» الشخصي في أول شهرين و٨٠٠ على الدور

القطاعات المصرفية، مشيراً إلى أن القرض الشخصي يأتي ضمن حزمة واسعة من المنتجات المصرفية جاءت لتلبي مختلف المتطلبات الشخصية ومتطلبات القطاع الاستثماري الجاد، مع منح هذه القروض الأولوية لأهمية هذه التموليات وقدرتها على خلق حالة من النشاط وتوفير فرص عمالة ودعم الليرة السورية وتوفير الكثير من المنتجات التي تحتاجها الأسواق المحلية عبر الصناعات الوطنية.

١٥ مليون ليرة بدلاً من ١٠ ملايين ليرة. وبين المدير أن هناك طلباً متزايداً على القرض الشخصي، ما يدل على أنه يمثل استجابة فعلية لمتطلبات شريحة واسعة من المواطنين، واعتبر أن ما يميز هذا القرض المرونة والإضافات التي يتم احتسابها للراتب إذ يمكن احتساب كل التعويضات التي يحصل عليها طالب القرض، ووسطي الحوافز الشهرية التي يحصل عليها، وهو يشكل حالة خلافية لما هو معمول به في بقية

في فروع المصرف تتم دراستها وبحثها ليصار منحها، مبيّناً أن هذه الكتلة المالية من شأنها تحريك النشاط الاقتصادي وتلبية احتياجات الكثير من المواطنين بما يتواءم مع قدرتهم على التسديد.

ونوه بأن هناك شريحة من طلبة القرض الشخصي استفادوا من سقف القرض وحصلوا على ١٥ مليون ليرة، وهو ما تم لحظه في تعديلات التعليمات التنفيذية للقرض الشخصي حيث تم رفع الحد الأعلى للقرض إلى

عبد الهادي شباط

كشف مدير لدى المصرف التجاري السوري عن منح ١,٢ مليار ليرة قروض شخصية خلال شهرين، وذلك منذ بداية منح القرض الشخصي الذي أعلن عنه التجاري بداية حزيران الماضي، وأنه استفاد من هذه القرض أكثر من ٥٠٠ شخص.

ولفت إلى أن هناك نحو ٨٠٠ طلب لقرض شخصي حالياً

سورية الإسلامي... بنك العمر



السادة مساهمي

بنك سورية الدولي الاسلامي ش.م.م.ع

«إعلان توزيع قيمة كسور الأسهم المجانية»

يرجى العلم أنه وفقاً لدليل إجراءات زيادة رأس مال الشركات المدرجة في سوق

دمشق للأوراق المالية عن طريق توزيع أسهم مجانية والصادر بقرار /٤٤٥/ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٣١ .

بحيث يكون لكل مساهم في الشركة كما في تاريخ إجراء الرسملة حصص في حساب الكسور تعادل نسبة الكسر الخاص بملكيته تمهيداً لبيعها وتوزيعها على المساهمين المعنيين كل حسب حصته في هذه الكسور وفق الاجراءات المنصوص عليها في الدليل المذكور .

علماً أن :

- ١- عدد مساهمي البنك لغاية ١٥-٧-٢٠١٩ قد بلغ ١٢٣١٠ مساهم.
- ٢- عدد الأسهم المتجمعة عن كسور الأسهم والناجمة عن زيادة رأس المال قد بلغ ٦٤٣٤ سهم ، وقد تم بيعها بتاريخ ٤-٨-٢٠١٩ بسعر ٦٨٥ ل.س للسهم الواحد وذلك بعد خصم عمولة شركة الوساطة المالية .

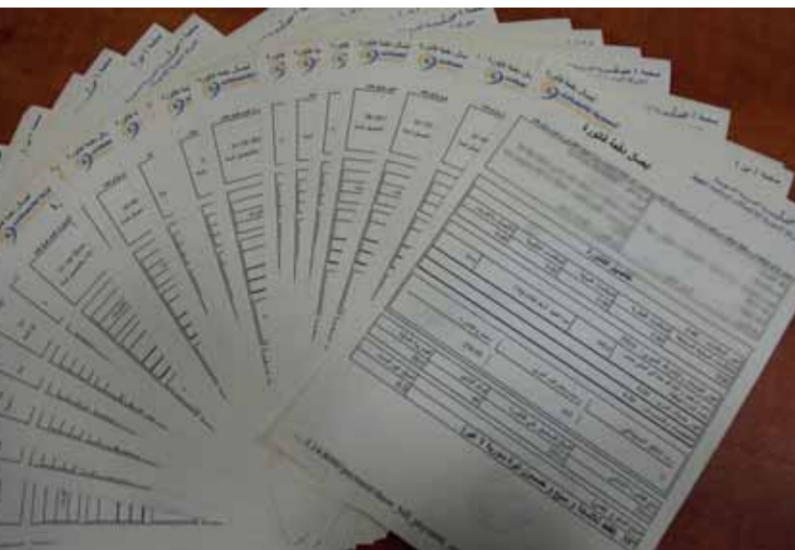
« لندا يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة أقرب فرع من فروع بنك سورية الدولي الاسلامي لاساتلام قيمة كسور الأسهم الخاصة لكل منهم نقلاً»

للاستفسار: الرجاء مراجعة أقرب فرع من فروع بنك سورية الدولي الإسلامي أو الاتصال بإدارة شؤون المساهمين / الإدارة العامة / مدير إدارة شؤون المساهمين السيدة مروة الكردي هاتف دمشق: ٦١١٤٦٩٢ / تحويلة ٢٠٤ فاكس: ٠٠٩٦٣١١٦١١٤٦٩٤

يعتبر هذا الاعلان بمثابة تبليغ للمساهمين الكرام

بنك سورية الدولي الإسلامي

شكاوى بفرض رسوم وفوائد تأخير على مشتركي الهاتف لمقاسم خارج الخدمة بريف دمشق.. ومدير الاتصالات ينفى!



رامز محفوظ

وردت شكاوى إلى «الوطن»، حول تقاضي مؤسسة الاتصالات في ريف دمشق رسوماً وفوائد تأخير بمبالغ تصل أو قد تزيد على ١٥ ألف ليرة سورية، لمشتركي كانت مناطقهم تحت سيطرة الإرهابيين ومقاسمهم خارج الخدمة منذ سبع سنوات ومازالت.

واستغرب مستكون كانوا يستفيدون من مقسم التشغيلية في الغوطة الشرقية والذي خرج عن الخدمة عام ٢٠١٢ ومازال، بإلزامهم لدفع رسوم وفوائد تأخير بمبالغ كبيرة، عند احتياجهم لتنفيذ أي معاملة جديدة في أي مقسم آخر بحجة الحصول على براءة ذمة، متسائلين عن سبب عدم توقيف الخطوط في التشغيلية ومنها من المقاسم التي تخرج عن الخدمة.

أحد المشتكين أبرز لـ«الوطن» ٣٠ فاتورة دفعها في يوم واحد بقيمة نحو ١٥ ألف ليرة كرسوم خدمات واشتراكات شهرية وفوائد تأخير وضرائب مالية، من دون وجود أجور للمكالمات، للفترة الممتدة من ٢٠١٤ وحتى الدورة الثانية من المعالج الجاري، مستغرباً سبب تحصيل كل هذه الرسوم رغم عدم وجود الخدمة، ومشيراً إلى أن المحاسب في المركز الذي دفع فيه فواتيره قد أكد له تكرر هذه الحالة أخيراً بعد بدء عودة الحياة إلى طبيعتها للمناطق التي حررها الجيش العربي السوري.

واتصلت «الوطن» بمدير اتصالات ريف دمشق جمال القائل الذي نفى بشكل قطعي صحة تقاضي مبالغ كبيرة تتجاوز ١٠ آلاف ليرة

شدد مدير اتصالات ريف دمشق على أنه منذ توقيف مقسم التشغيلية عن العمل لم يتم تحصيل أي فاتورة أو حتى رسوم وفوائد من مشتركي الهاتف الثابت هناك.

وأوضح المواطن الذي راجع الوطن أنه كان ملتزماً بدفع كامل فواتيره حتى بعد خروج المقسم عن العمل واستمر بذلك إلى نهاية الدورة الثانية من عام ٢٠١٤.

سورية كرسوم وفوائد تأخير من مشتركي الهاتف الثابت التابعين لمقسم التشغيلية عن الأعوام التي كان فيها المقسم خارج الخدمة بعد ٢٠١٢. لافتاً إلى أن ما يتم تقاضيه حالياً من قبل مشتركي الهاتف الثابت هي فواتير عن الأعوام التي تسبق تاريخ ٢٠١٢. وهذه المبالغ ليست فواتير ورسوماً، وإنما هي فواتير تخضع للفترة التي تسبق فترة توقيف مقسم التشغيلية عن العمل.

لم يتم معاملتها بالمثل.. نقل حمولة الشاحنات السورية لشاحنات أردنية ومنع ١٩٤ مادة سورية من دخول الأردن

التي دخلت الأراضي السورية أو غادرت عبر المنفذ ١٨ سيارة.

وأشار إلى أن إيرادات أمانة جمارك نصيب منذ بداية افتتاحه منتصف شهر تشرين الأول من العام الماضي حتى تاريخه تجاوز ٣ مليارات ليرة، على حين بلغ إجمالي عدد البيانات الصادرة من الأمانة أكثر من ٥ آلاف بيان تم تصديرها بواسطة السيارات والشاحنات إلى العديد من الدول العربية، وهي الأردن والعراق والإمارات والسعودية والكويت وعمان ومصر.

كما تم تسجيل العديد من القضايا الجمركية وصل عددها أكثر من ٦٠ قضية منذ افتتاح المنفذ، تضمنت تهريب مواد غذائية من لحوم وحليب أطفال وغيرها مخالفة للمواصفات الفنية.

وبيّن المصدر أن المنفذ يقوم بكل ما من شأنه تشجيع حركة التبادل التجاري والشحن وحركة الأفراد التي ارتفع منسوبها بعد تحسن الظروف العامة في البلد، وعودة الكثير من المسافرين في الدول المجاورة خاصة خلال عطلة الصيف.

كل التسهيلات لعمليات الشحن والنقل والعبور، وأنه يتم العمل على تحديث بيئة العمل في المنفذ والتوسع في الأتمتة بما يبسط الإجراءات ويسرعها خدمة للمسافرين.

وفي هذا الاتجاه، بين أنه تم تنفيذ أعمال صيانة وتأهيل للمعبر قدرت بأكثر من مليار ليرة سورية، وهو ما سمح بتوفير الحد الأدنى لكل الخدمات اللازمة والمطلوبة في المنفذ شملت تأهيل شبكة الكهرباء واسترجار الكهرباء من محطة درعا بدلاً من التغذية المؤقتة التي كانت قائمة من السويداء، إضافة لإيصال خدمة الاتصالات الهاتفية وتوفير البنية التحتية لأعمال الأتمتة والأعمال الحاسوبية، كما يتم العمل على إدخال الصالة للخدمة التي ستدخل حيز العمل خلال الأيام القليلة القادمة وهو ما يوفر خدمة أفضل للمسافرين وسهولة في إنجاز أعمالهم.

وحول عدد الشاحنات التي عبرت المنفذ منذ بداية العام الجاري ٢٠١٩ فقد تجاوزت ١١ ألف شاحنة، في حين تجاوز عدد السيارات السياحية

الوطن

نقى مصدر مسؤول في جمارك منفذ نصيب الحدودي اتخاذ أي إجراءات مماثلة لما يقوم به الجانب الأردني من عمليات منازلة للصادرات السورية المنجحة للأردن أو للدول المجاورة مروراً بالأردن، إذ لا يسمح للشاحنات السورية إكمال مسارها وإيصال حمولتها لمقصداتها النهائي، بل يتم تفريغ حمولتها عند الحدود الأردنية وإعادة تحميلها من جديد في شاحنات أردنية.

ولفت إلى أن قرار وزير الصناعة والتجارة والتنمية الأردني طارق الحموري حظر استيراد نحو ١٩٤ سلعة من سورية، شملت قائمة واسعة من المواد الزراعية والصناعية، كالمياه الغازية والمعدنية، والزيوت النباتية والحيوانية، والدواجن واللحوم والأسماك، والبن والشاي، والخيار والبنندورة.. وغيرها من الخضض والفواكه الأخرى، لم يقابلها أي إجراءات في منفذ نصيب، وأن إدارة المنفذ تعمل على تقديم